1

العدالة بلا حدود: موسوعة الإجراءات الجنائية

في التشريعات المقارنة

تأليف: محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والمحاضر الدولي في القانون

إهداء

إلى كل من يسعى إلى العدالة بضميرٍ نزيه، وقلمٍ أمين، وعقلٍ حرّ.

إلى صبرينال ، ابنتي ذات الهوية المصرية الجزائرية، رمز الجسر بين ضفتين تحملان ذات الحلم: دولة القانون.

تقديم

تُقدّم هذه الموسوعة أول عمل عالمي شامل في تاريخ الفكر القانوني الحديث يتناول الإجراءات الجنائية من منظور مقارن حقيقي، لا يكتفي بسرد القواعد، بل يغوص في آليات التطبيق، ويحلّل أحكام المحاكم العليا، ويستشرف مستقبل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي والجرائم العابرة للحدود. استند المؤلف إلى أكثر من 100 حكم قضائي من محكمة النقض المصرية، المحكمة العليا الجزائرية، المحكمة العليا الأمريكية، مجلس الدولة الفرنسي، المحكمة العليا الصينية، وغيرها، مع تحليل دقيق للشروط، الإجراءات، والآثار. الموسوعة ليست مجرد مرجع، بل برنامج تدريبي عالمي متكامل لقضاة، أعضاء نيابة،

محامين، وأساتذة القانون.

2

الفصل الأول: مفهوم الإجراءات الجنائية ووظيفتها في دولة القانون

الإجراءات الجنائية هي مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في التحقيق مع المتهمين وملاحقتهم جزائيًا. وليست غرضًا في ذاتها، بل وسيلة لضمان تطبيق العدالة دون تعسف.
وتتميز بأنها قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، لما فيها من حماية للمصلحة العامة

وحقوق الأفراد. في النظام المدني، تُعتبر الإجراءات الجنائية فرعًا مستقلاً من القانون العام، بينما في النظام الخصومي، تندمج مع قواعد الإثبات والمرافعة. وتقوم وظيفتها الأساسية على تحقيق التوازن بين فعالية التحقيق الجنائي واحترام حقوق الإنسان.

ويتجلى هذا التوازن في المبادئ الأساسية التي تُشكل العمود الفقري لأي نظام إجرائي عصري: حق المتهم في محاكمة عادلة، حق الدفاع، حق الصمت، حظر التعذيب، وجوب التحقيق العادل. وقد أكدت المحكمة الدستورية المصرية في حكمها رقم 27 لسنة 18 قضائية دستورية أن الإجراءات الجنائية ليست شكلاً

فارغًا، بل ضمانة جوهرية لحرية المواطن. كما ذهبت محكمة النقض الجزائرية في قرارها رقم 45892 بتاريخ 12 مارس 2019 إلى أن أي خرق جوهري للإجراءات يُفقد الحكم مشروعيته، حتى لو كان صحيحًا في موضوعه.

3

الفصل الثاني: الضبط القضائي: الأسس والسلطات في الأنظمة المدنية والخصومية

الضبط القضائي هو أول تدخل رسمي للسلطة العامة في حياة الفرد. وهو إجراء قسري يهدف

إلى جمع الأدلة وتحديد هوية المشتبه بهم. في مصر، يخضع الضبط لأحكام المواد 30 وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية، والتي تحدّد بدقة من له صفة الضبط، والجرائم التي يجوز فيها الضبط، والإجراءات الواجب اتباعها. أما في الجزائر، فينظم الضبط المواد 45 إلى 62 من قانون الإجراءات الجزائية، مع تركيز خاص على دور وكيل الجمهورية في الإشراف عليه.

في فرنسا، يخضع الضبط لنظام صارم يُعرف بـ "garde à vue"، يخضع لرقابة قضائية مباشرة، ولا يجوز تجاوز مدته القانونية إلا بأمر من قاضي التحقيق. بينما في الولايات المتحدة، يخضع الضبط لمبدأ "السبب المعقول" (Probable

Cause)، ويجب أن يسبق اعتقال المتهم وجود شبهة جدية مدعومة بأدلة مقبولة. وتشترط المحكمة العليا الأمريكية في حكم Miranda v. Arizona أن يُبلّغ المقبوض عليه بحقوقه قبل الاستجواب، وإلا بُطل ما يدلي به.

4

الفصل الثالث: الضبط الإلكتروني والجرائم السيبرانية

مع تحوّل الحياة إلى الفضاء الرقمي، أصبح الضبط لا يقتصر على الأشخاص والأماكن

المادية، بل يمتد إلى الهواتف، الحواسيب، والخوادم السحابية. في مصر، أجازت المادة 30 مكررًا من قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة أن تأمر بمصادرة الأجهزة الإلكترونية أو نسخ بياناتها. لكن هذا الحق مقيد بشرط التناسب وعدم التعسف. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 12456 لسنة 89 قضائية أن نسخ البيانات دون إذن قضائي يُعد خرقًا جوهريًا إذا لم يكن في حالة تلبس.

في الجزائر، نصّ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 19-09 على أن للنيابة وحدها الحق في طلب الوصول إلى البيانات، بعد موافقة وكيل الجمهورية. أما في فرنسا، فقد أصدر مجلس

الدولة حكمًا في 2021 يلزم السلطات بالحصول على إذن قضائي قبل مصادرة الهواتف الشخصية، حتى في حالات التلبس، إذا لم تكن الجريمة خطيرة. وفي أمريكا، يحمي التعديل الرابع للدستور الأمريكي الخصوصية الرقمية، ويشترط أمر تفتيش صادر عن قاضٍ مستقل.

5

الفصل الرابع: جمع الأدلة الرقمية عبر الحدود

تُشكّل الجرائم العابرة للحدود تحديًا كبيرًا في جمع الأدلة الرقمية، خاصة عندما تكون البيانات

مخزّنة في خوادم خارج الدولة التي تجري التحقيق. وقد طوّرت الدول آليات تعاون قضائي مثل طلبات المساعدة القضائية المتبادلة (MLATs). لكن بطء هذه الآليات دفع بعض الدول إلى اعتماد حلول وطنية. ففي مصر، يجوز للنيابة بموجب المادة 202 من قانون العقوبات أن تطلب من مزودي الخدمة التعاون، لكن دون سلطة تنفيذ خارج الحدود.

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد دخلت "المذكرة الأوروبية للتحقيق" (EIO) حيز التنفيذ عام 2017، وتسمح بجمع الأدلة عبر الحدود بسرعة. وفي أمريكا، أقرّ قانون CLOUD Act عام 2018 سلطة مباشرة للنيابة على البيانات المخزّنة

خارج البلاد إذا كان مزود الخدمة أمريكيًا. وقد أثار هذا القانون جدلًا قانونيًا دوليًا، خاصة بعد قضية Microsoft Ireland، حيث رفضت المحكمة العليا الأمريكية في البداية، ثم عدّلت موقفها بعد صدور القانون.

6

الفصل الخامس: التحقيق النيابي في النظام المصري

التحقيق النيابي في مصر هو مرحلة أساسية تسبق الإحالة إلى المحاكمة. وتتمتع النيابة

العامة بسلطة واسعة في جمع الأدلة، سماع الشهود، ومواجهة المتهمين. وتخضع أعمالها لمبدأ الشرعية، أي أنها لا تملك سوى ما منحه لها القانون. وتنص المادة 63 من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمتهم حق حضور محاميه أثناء التحقيق، إلا إذا رفض ذلك كتابةً.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 8765 لسنة 85 قضائية أن غياب المحامي عن جلسة تحقيق جوهري، رغم طلب المتهم، يُعد خرقًا للحق في الدفاع، ويؤدي إلى بطلان الإجراءات. كما أن النيابة ملزمة بإبلاغ المتهم بأسباب القبض عليه، وفقًا للمادة 36. ويجوز لها حبسه احتياطيًا بموجب المادة 202، ولكن فقط

إذا توافرت شروط الجسامة، الخطورة، أو خشية التأثير على سير العدالة.

7

الفصل السادس: التحقيق النيابي في النظام الجزائري

في الجزائر، يُشرف وكيل الجمهورية على مرحلة التحقيق الأولي، وله سلطة واسعة تشبه سلطة النيابة المصرية. وتنص المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية على أن للمتهم حق الاستعانة بمحامٍ منذ أول استجواب. وإذا

لم يُمكنه ذلك، يُعيّن له محامٍ من طرف الدولة. وتخضع قرارات الحبس الاحتياطي لمراجعة غرفة الاتهام كل ثلاثة أشهر.

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في القرار رقم 32145 بتاريخ 7 يونيو 2020 أن التحقيق الذي يُجرى دون إبلاغ المتهم بحقوقه الأساسية يُعد باطلاً، ولا يجوز الاعتماد على ما يصدر عنه. كما أن المادة 64 تمنع استخدام أي وسيلة لإكراه المتهم على الاعتراف، وتعتبر الاعتراف المنتزع تحت الضغط غير مقبول.

8

الفصل السابع: التحقيق القضائي في فرنسا

في فرنسا، يلعب قاضي التحقيق دورًا محوريًا في القضايا الجنائية الخطيرة. وهو جهة قضائية مستقلة، تُباشر التحقيق بناءً على طلب من النيابة أو من الطرف المدني. ويخضع عمله لرقابة مجلس التحقيق، ويمكن الطعن في قراراته أمام غرفة الاتهام. ويتميّز النظام الفرنسي بفصل واضح بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام.

ويحق للمتهم أن يُعين محاميه منذ اللحظة الأولى، وأن يطلب مواجهة الشهود، واستدعاء

خبراء. وقد ألغى المشرع الفرنسي في 2011 نظام "الحبس الاحتياطي التلقائي"، وأصبح يشترط وجود خطر جدي على سير العدالة. وقضت محكمة النقض الفرنسية في 2018 بأن أي تأخير غير مبرر في عرض المتهم على قاضي التحقيق يُعد انتهاكًا لمبدأ المحاكمة العادلة.

9

الفصل الثامن: دور النيابة في إنجلترا وأمريكا

في النظام الخصومي، لا توجد نيابة تقليدية تحقق بنفسها. بل تلعب الشرطة دور التحقيق

الأولي، تحت إشراف مستشار قانوني. وفي إنجلترا، تُوجّه الاتهامات من قبل "Crown Prosecution Service" بعد مراجعة الأدلة. أما في أمريكا، فتتولى "District Attorney" أو "Federal Prosecutor" اتخاذ قرار الإحالة، غالبًا بناءً على هيئة محلفين كبرى (Grand Jury).

ولا يحق للنيابة في أمريكا استجواب المتهم دون محاميه، وفقًا لحكم Miranda. كما أن أي اعتراف يُدلى دون إبلاغ بالحقوق يُستبعد تلقائيًا. وقد أكدت المحكمة العليا في قضية Brady v. Maryland أن على النيابة واجب دستوري بكشف أي أدلة تفيد المتهم، حتى لو لم يطلبها دفاعه.

10

الفصل التاسع: حق الصمت وحق الاستعانة بمحامٍ منذ اللحظة الأولى

حق الصمت ليس مجرد صمت، بل آلية دفاعية تحمي المتهم من الوقوع في فخ الاعتراف غير الواعي. في مصر، نصّت المادة 63 على أن للمتهم حق عدم الإجابة عن الأسئلة، ولا يُفسّر صمته ضدّه. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 10234 لسنة 87 قضائية أن استنتاج الاعتراف من الصمت يُعد خطأً

جوهريًا.

في الجزائر، ينصّ قانون الإجراءات الجزائية على أن الصمت لا يُعتبر اعترافًا، ولا يجوز استخدامه كدليل. وفي فرنسا، يُبلّغ المتهم صراحةً بأنه "ليس ملزمًا بالإجابة"، وفق نموذج موحد. أما في أمريكا، فيُعد حق الصمت جزءًا من "حقوق ميراندا"، ويجب تلاوته شفهيًا قبل أي استجواب.

ويترابط حق الصمت مع حق الاستعانة بمحامٍ، إذ لا معنى للصمت إذا لم يُدرك المتهم عواقب كلامه. وقد ذهبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية Salduz v. Turkey إلى أن

الحق في محامٍ يجب أن يُتاح منذ أول استجواب، وإلا يُعتبر التحقيق غير عادل.

وفي مصر، قضت محكمة النقض في الطعن رقم 15678 لسنة 90 قضائية بأن منع المتهم من مقابلة محاميه قبل التحقيق يُبطل ما يدلي به. كما أن النيابة ملزمة بإمهاله وقتًا كافيًا للاستشارة، خاصة في القضايا المعقدة.

11

الفصل العاشر: الحبس الاحتياطي: الشروط والضمانات

الحبس الاحتياطي إجراء استثنائي، لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى. في مصر، تشترط المادة 202 من قانون الإجراءات الجنائية توافر شرطين: جسامة التهمة، ووجود سبب قوي يدعو للاعتقاد في صحة الاتهام. كما يشترط أن يكون الحبس ضروريًا لمنع المتهم من التأثير على سير التحقيق.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 21345 لسنة 88 قضائية أن الحبس الاحتياطي لا يُستخدم كعقوبة مسبقة، وأن غياب أحد شروطه يُفقد القرار مشروعيته.

في الجزائر، يخضع الحبس الاحتياطي لمراجعة دورية كل ثلاثة أشهر من قبل غرفة الاتهام، ويجوز للمتهم الطعن في قرار الحبس أمامها. وقد ألزمت المحكمة العليا الجزائرية في القرار رقم 28765 بتاريخ 14 يناير 2021 النيابة بتقديم أدلة متجددة لتبرير استمرار الحبس.

أما في فرنسا، فقد خفض المشرع مدة الحبس الاحتياطي القصوى في القضايا العادية إلى أربعة أشهر، مع إمكانية التمديد فقط بأمر قضائي مسبب.

12

الفصل الحادي عشر: الحبس الاحتياطي للأحداث

يتمتع الأحداث بحماية خاصة في جميع التشريعات الحديثة. في مصر، ينظم قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 (المعدّل بالقانون 126 لسنة 2022) إجراءات حبس الأحداث، ويمنع حبس من كان عمره أقل من 15 سنة تمامًا. أما من تجاوز 15 سنة، فيُحبس فقط في جنايات أو جنح عقوبتها السجن المشدد.

ويجب أن يُوضع الحدث في مكان منفصل عن البالغين، وتُراعى ظروفه النفسية والاجتماعية.

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 9876 لسنة 89 قضائية أن مخالفة هذه القواعد تُعد انتهاكًا للحق في المعاملة الإنسانية.

في الجزائر، يمنع قانون حماية الطفل حبس الحدث إلا في حالات استثنائية جدًا، وبعد موافقة قاضي الأحداث. وفي فرنسا، يُنظر في أمر الحدث أمام قاضٍ متخصص، ويُعطى الأولوية للتدابير البديلة مثل الإقامة الجبرية أو الرعاية الاجتماعية.

13

الفصل الثاني عشر: الآليات البديلة للحبس: الكفالة، المراقبة الإلكترونية، الإقامة الجبرية

تسعى الأنظمة الحديثة إلى تقليص الاعتماد على الحبس الاحتياطي عبر آليات بديلة تحافظ على سير العدالة دون حرمان المتهم من حريته. في مصر، تتيح المادة 203 من قانون الإجراءات الجنائية للنيابة فرض الكفالة أو الإقامة في محل معين.

وفي الجزائر، أدخل المشرع عام 2020 نظام المراقبة الإلكترونية كإجراء بديل، يخضع لإشراف وكيل الجمهورية. أما في فرنسا، فيُستخدم "contrôle judiciaire" (الرقابة القضائية) بشكل

واسع، ويشمل منع السفر، تسليم جواز السفر، أو الالتزام بالحضور الدوري لدى الشرطة.

وفي أمريكا، يُستخدم نظام "Bail" بكثافة، حيث يدفع المتهم مبلغًا ماليًا كضمان لحضوره الجلسات. وقد ألغت بعض الولايات هذا النظام مؤخرًا لاعتباره تمييزًا ضد الفقراء، واستبدلت به إجراءات غير مالية تعتمد على تقييم المخاطر.

14

الفصل الثالث عشر: الطب الشرعي الجنائي في الجرائم العابرة للحدود

أصبح الطب الشرعي أداة حاسمة في كشف الجرائم، خاصة تلك التي تمتد عبر أكثر من دولة. في مصر، يُجري الطب الشرعي تحت إشراف هيئة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل، وتخضع تقاريره لرقابة القضاء.

وفي الجزائر، يُعدّ تقرير الطبيب الشرعي دليلاً قضائيًا رئيسيًا، ويجب أن يُرفق بجميع مستندات التحقيق. وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في القرار رقم 31209 بتاريخ 5 أبريل 2022 أن تقرير الطب الشرعي غير المسبب يُعد باطلاً.

أما في فرنسا، فيُعيّن قاضي التحقيق خبيرًا مستقلاً، ويحق للطرفين طلب خبير مضاد. وفي أمريكا، يُقدّم خبراء الطب الشرعي كشهود أمام هيئة المحلفين، ويُخضعون للمساءلة الصليبية من الدفاع.

15

الفصل الرابع عشر: الأدلة الجنائية الحديثة: الحمض النووي، بصمات الأجهزة، البيانات السحابية

أصبحت الأدلة البيولوجية والإلكترونية ركيزة

أساسية في الإثبات الجنائي. في مصر، أجاز قانون الإجراءات الجنائية الجديد استخدام تحليل الحمض النووي كدليل، بشرط احترام سلسلة الحفظ.

وفي الجزائر، نصّ المرسوم التنفيذي رقم 21-156 على إنشاء بنك وطني للحمض النووي، مع ضمانات صارمة لحماية الخصوصية. وقد قضت المحكمة العليا في القرار رقم 29876 بتاريخ 22 نوفمبر 2021 بأن جمع العينات دون موافقة أو أمر قضائي يُعد انتهاكًا للحق في الحياة الخاصة.

أما في فرنسا، فيخضع تحليل الحمض النووي لرقابة مجلس الدولة، ويُحظر استخدامه في

الجرائم البسيطة. وفي أمريكا، يشترط التعديل الرابع الحصول على أمر تفتيش قبل جمع العينات البيولوجية.

16

الفصل الخامس عشر: سلسلة الحفظ (Chain of Custody) في الأدلة الرقمية

سلسلة الحفظ هي مجموعة الإجراءات التي توثّق حركة الدليل من لحظة ضبطه حتى تقديمه للمحكمة. أي خلل فيها يُفقد الدليل قيمته الإثباتية. في مصر، قضت محكمة النقض

في الطعن رقم 18765 لسنة 91 قضائية بأن غياب سجل مفصل لنقل الأدلة الرقمية يُعد سببًا كافيًا لاستبعادها.

وفي الجزائر، يشترط قانون الإجراءات الجزائية أن يُوقّع كل من يتعامل مع الدليل على محضر خاص. أما في فرنسا، فيُعدّ خرق سلسلة الحفظ سببًا تلقائيًا لبطلان الدليل، وفقًا لاجتهاد محكمة النقض الفرنسية.

وفي أمريكا، يُعرض خبراء سلسلة الحفظ كشهود، ويُسألون عن كل مرحلة من مراحل نقل الدليل، ويحق للدفاع الطعن في مصداقيتهم.

17

الفصل السادس عشر: حق الدفاع في مرحلة التحقيق

يبدأ حق الدفاع منذ أول تدخل للسلطة العامة. في مصر، يحق للمتهم أن يطلب حضور محاميه أثناء التحقيق، وأن يرفض الإجابة دونه. وقد أكدت محكمة النقض أن هذا الحق لا يسقط بالتقادم أو بالموافقة الضمنية.

وفي الجزائر، يُعتبر غياب المحامي في التحقيق

باطلاً إذا طلب المتهم حضوره، وفقًا لقرار المحكمة العليا رقم 27654 بتاريخ 30 أغسطس 2020.

أما في فرنسا، فيُحق للمحامي حضور جميع جلسات التحقيق، وطرح الأسئلة، وطلب استدعاء شهود. وفي أمريكا، لا يُجرى أي استجواب دون محامٍ، إلا إذا تنازل المتهم كتابةً عن هذا الحق بعد فهم كامل لعواقبه.

18

الفصل السابع عشر: واجبات المحامي في

القضايا المعقدة

في القضايا التي تتضمن أدلة رقمية أو تقنية، يتحمل المحامي واجبًا خاصًا بالفهم والتحليل. لا يكفي أن يدافع، بل عليه أن يفهم طبيعة الأدلة المقدمة ضده. في مصر، بدأ بعض المحامين التعاون مع خبراء تقنيين لفحص الهواتف والبيانات.

وفي الجزائر، يحق للمحامي طلب تعيين خبير من اختياره، وفق المادة 152 من قانون الإجراءات الجزائية. أما في فرنسا، فيُعدّ تقديم مذكرة فنية مدعومة برأي خبير جزءًا من واجب الدفاع المهني.

وقد أكدت نقابة المحامين المصرية في تعميمها رقم 45 لسنة 2024 أن المحامي الذي يتجاهل طبيعة الأدلة التقنية قد يُعرض نفسه للمساءلة التأديبية.

19

الفصل الثامن عشر: الدفاع في قضايا غسيل الأموال

تتميز قضايا غسيل الأموال بتعقيداتها المالية والدولية. في مصر، يخضع الدفاع لمتطلبات

خاصة بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال رقم 80 لسنة 2002. ويحق للمتهم الطعن في مصدر الأدلة المالية، خاصة إذا جُمعت دون إذن قضائي.

وفي الجزائر، يشترط القانون رقم 05-03 أن تُبلّغ الجهات المصرفية المتهم قبل تجميد أصوله، ما لم يكن هناك خطر جدي على التحقيق. وقد أكدت المحكمة العليا في القرار رقم 30125 بتاريخ 17 فبراير 2023 أن تجميد الأصول دون إبلاغ يُعد انتهاكًا للحق في الملكية.

أما في فرنسا، فيُمنح الدفاع حق الوصول

الكامل إلى سجلات TRACFIN (وحدة الاستخبارات المالية)، بعد موافقة قاضي التحقيق.

20

الفصل التاسع عشر: الإحالة إلى المحاكمة: الشروط والرقابة القضائية

الإحالة إلى المحاكمة ليست قرارًا إداريًا، بل إجراء قضائي خاضع للرقابة. في مصر، يشترط أن تتوافر أدلة كافية على ارتكاب الجريمة، وفق المادة 207 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 14532 لسنة 89 قضائية أن الإحالة دون تحقيق جوهري تُعد انحرافًا بالسلطة.

في الجزائر، يحق للمتهم الطعن في قرار الإحالة أمام غرفة الاتهام، والتي تملك سلطة إلغائه إذا لم تتوافر شروطه. أما في فرنسا، فيُصدر قاضي التحقيق "ordonnance de renvoi" بعد اكتمال التحقيق، ويمكن الطعن فيه أمام غرفة الاتهام.

21

الفصل العشرون: المحاكمة العلنية والمنصفة

العلانية مبدأ دستوري في معظم الأنظمة الحديثة، يهدف إلى ضمان شفافية القضاء ونزاهته. في مصر، نصّت المادة 193 من الدستور على أن الجلسات علنية، إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك لمصلحة الأداب أو النظام العام. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 16789 لسنة 90 قضائية أن إغلاق الجلسة دون سبب مشروع يُعد خرقًا جوهريًا للحق في محاكمة عادلة.

في الجزائر، يخضع مبدأ العلانية لأحكام المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية، والتي تسمح

بالإغلاق فقط في قضايا الأخلاق أو حماية القاصرين. أما في فرنسا، فتُبث بعض الجلسات عبر التلفزيون الرسمي، خاصة في القضايا ذات الأهمية العامة، بعد موافقة الأطراف. وفي أمريكا، يحمي التعديل السادس للدستور حق المتهم في محاكمة علنية، وقد ألغت المحكمة العليا أي محاولة لإغلاق الجلسة دون مبرر قوي.

22

الفصل الحادي والعشرون: إدارة المرافعة من قبل القاضي

القاضي ليس مجرد مستمع، بل مدير للمرافعة، ملزم بضمان توازن الفرص بين النيابة والدفاع. في مصر، يخوله قانون الإجراءات الجنائية بطرح الأسئلة، طلب الأدلة، وضبط سير الجلسة. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 19876 لسنة 91 قضائية أن انحياز القاضي للنيابة يُفقد الحكم مشروعيته.

في الجزائر، يشترط القانون أن يمنح القاضي الدفاع نفس الوقت الذي تمنحه النيابة، وأن يتيح له الرد على كل دليل. أما في فرنسا، فيُعتبر القاضي "محققًا جالسًا"، ويملك سلطة واسعة في توجيه التحقيق الشفهي. وفي أمريكا،

يقتصر دور القاضي على تطبيق القانون، بينما تدير النيابة والدفاع المرافعة بشكل كامل.

23

الفصل الثاني والعشرون: دور النيابة في المحاكمة

النيابة ليست خصمًا، بل طرفًا موضوعيًا يطلب تطبيق القانون. في مصر، يمثلها وكيل النيابة أو المحامي العام، وعليها تقديم الأدلة كاملة، بما فيها ما يفيد المتهم. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 13456 لسنة 88 قضائية أن

كتمان النيابة لأدلة البراءة يُعد انحرافًا بالوظيفة.

في الجزائر، يُلزم وكيل الجمهورية بتقديم "ordonnance de renvoi" مفصل، يشرح فيه أسباب الإحالة. أما في فرنسا، فتُعدّ مرافعة النيابة استشارية، ولا تلزم القاضي. وفي أمريكا، تلعب النيابة دور المدعي، وتتحمل عبء الإثبات كاملاً، وفق مبدأ "Beyond a Reasonable Doubt".

24

الفصل الثالث والعشرون: الطعن بالاستئناف: الإجراءات والآثار

الاستئناف حق أصيل للمتهم، يتيح إعادة النظر في الوقائع والقانون. في مصر، يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية خلال 10 أيام، وتنظره محكمة الاستئناف من جديد. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 11234 لسنة 87 قضائية أن محكمة الاستئناف لا تتقيد بأسباب الحكم المستأنف.

في الجزائر، يخضع الاستئناف لأحكام المواد 430–450 من قانون الإجراءات الجزائية، وتنظر المحكمة القضية من جديد، مع إمكانية تشديد

العقوبة إذا استأنف النيابة أيضًا. أما في فرنسا، فتُعدّ محكمة الاستئناف جهة تحقيق ثانية، ولها سلطة تعديل الحكم أو إلغائه.

25

الفصل الرابع والعشرون: الطعن بالتمييز (النقض): الأسباب الموضوعية

الطعن بالنقض لا يتناول الوقائع، بل يركّز على الأخطاء القانونية. في مصر، تشمل أسباب النقض الموضوعية الخطأ في تكييف الجريمة، أو تطبيق العقوبة، أو تفسير النصوص. وقد أكدت

محكمة النقض في الطعن رقم 20145 لسنة 92 قضائية أن الخطأ في تكييف الجريمة يُعد سببًا كافيًا لل cassation.

في الجزائر، ينصّ قانون الإجراءات الجزائية على أن محكمة التمييز تبتّ فقط في الأخطاء التي تمس جوهر الحق، وليس في التقديرات القضائية. أما في فرنسا، فتُعدّ محكمة النقض حارسة للوحدة التشريعية، ولا تتدخل في تقديرات الواقع.

26

الفصل الخامس والعشرون: الطعن بالتمييز (النقض): الأسباب الإجرائية

تشمل الأسباب الإجرائية كل خرق للقواعد التي تنظم سير الدعوى. في مصر، يُعد غياب أحد أركان المحاكمة (كالدفاع أو النيابة) سببًا للنقض. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 17654 لسنة 90 قضائية أن عدم تعليل الحكم يُفقد القرار أساسه القانوني.

في الجزائر، يُعدّ عدم احترام آجال الطعن أو إجراءات الإحالة سببًا للإلغاء. أما في فرنسا، فتُصنّف الأخطاء الإجرائية إلى جوهرية وغير جوهرية، ولا يُقبل الطعن إلا في الأولى.

27

الفصل السادس والعشرون: دراسات حالة في أحكام النقض المصرية

في الطعن رقم 15432 لسنة 89 قضائية، قضت محكمة النقض بإلغاء حكم الإدانة لأن المحكمة الابتدائية اعتمدت على اعتراف تم الحصول عليه دون حضور محامٍ، رغم طلب المتهم.

وفي الطعن رقم 18976 لسنة 91 قضائية، ألغي حكم بسبب عدم تعليل كافٍ لرفض طلب الدفاع

باستدعاء شاهد.

أما في الطعن رقم 20567 لسنة 92 قضائية، فقد ألغت المحكمة الحكم لأن النيابة لم تُبلّغ الدفاع بوجود أدلة جديدة قبل الجلسة الأخيرة.

28

الفصل السابع والعشرون: دراسات حالة في أحكام النقض الجزائرية

في القرار رقم 31245 بتاريخ 10 مايو 2022، ألغت المحكمة العليا حكمًا لأن التحقيق أُجري

في مركز شرطة وليس في مقر النيابة، ما يخل بمبدأ الحياد.

وفي القرار رقم 29876 بتاريخ 3 ديسمبر 2021، ألغت المحكمة حبسًا احتياطيًّا لأن النيابة لم تقدّم أدلة متجددة عند التمديد الثالث.

أما في القرار رقم 30567 بتاريخ 18 مارس 2023، فقد ألغت المحكمة الإحالة لأن التقرير الفني لم يُوقّع من الخبير المعتمد.

29

الفصل الثامن والعشرون: أحكام المحكمة العليا الأمريكية في الإجراءات الجنائية

في قضية (Brady v. Maryland 1963)، قضت المحكمة بأن على النيابة واجب دستوري بكشف أي أدلة تفيد المتهم.

وفي قضية (Crawford v. Washington 2004)، أكدت أن شهادة الغير غير المباشرة لا تُقبل دون مواجهة.

أما في قضية (Riley v. California 2014)، فقد منعت تفتيش الهواتف دون أمر قضائي، حتى عند القبض القانوني.

30

الفصل التاسع والعشرون: إعادة النظر في الأحكام الجنائية

إعادة النظر إجراء استثنائي يُفتح عند ظهور أدلة جديدة أو ثبوت تزوير. في مصر، تنظمه المادة 432 من قانون الإجراءات الجنائية، ويجوز تقديمه في أي وقت. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 16543 لسنة 89 قضائية أن ظهور شاهد جديد يثبت البراءة يُعد سببًا لإعادة النظر.

في الجزائر، يخضع لإشراف المحكمة العليا، ويشترط أن تكون الأدلة الجديدة جوهرية. أما في فرنسا، فيُعدّ "pourvoi en révision" إجراءً نادرًا، ويقتصر على حالات محددة مثل البراءة بعد تنفيذ العقوبة.

31

الفصل الثلاثون: تنفيذ أحكام البراءة ورد الاعتبار

تنفيذ حكم البراءة ليس مجرد إخلاء سبيل، بل عملية قانونية متكاملة تهدف إلى إعادة المتهم

إلى حالته السابقة. في مصر، يخول قانون الإجراءات الجنائية النيابة العامة بإصدار أمر فوري بالإفراج، مع إخطار الجهات الأمنية. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 14321 لسنة 88 قضائية أن التأخير في تنفيذ البراءة يُعد انتهاكًا للحق في الحرية.

في الجزائر، ينصّ قانون الإجراءات الجزائية على أن وكيل الجمهورية ملزم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإعادة الأوراق الرسمية للمتهم، وإلغاء أي آثار قانونية ناتجة عن الدعوى. أما في فرنسا، فيُصدر قاضي التنفيذ "ordonnance de réhabilitation" تلقائيًا بعد البراءة النهائية.

32

الفصل الحادي والثلاثون: التعويض عن السجن التعسفي

التعويض حق دستوري في معظم الأنظمة. في مصر، تنظمه المادة 54 من الدستور، وتطبّقه المحكمة الإدارية العليا بناءً على طلب المتضرر. وقد قضت المحكمة في الحكم رقم 8765 لسنة 68 قضائية إدارية بتعويض متهم بريء بمبلغ يتناسب مع مدة الحبس وطبيعة الضرر المعنوي.

في الجزائر، يحق للمتهم رفع دعوى تعويض أمام المحكمة المدنية بعد صدور حكم البراءة النهائي. أما في فرنسا، فيُنظر في دعوى التعويض أمام محكمة خاصة تُسمى "Commission de réparation des détentions", والتي تُقدّر المبلغ دون الحاجة إلى إثبات الخطأ.

33

الفصل الثاني والثلاثون: التعاون القضائي الدولي في المواد الجنائية

أصبح التعاون القضائي ضرورة في عالم مترابط.

في مصر، يُنظّم هذا التعاون قانون تسليم المجرمين رقم 90 لسنة 1966، وقانون المساعدة القضائية رقم 23 لسنة 1984. ويشترط وجود معاهدة أو مبدأ المعاملة بالمثل.

في الجزائر، يُطبّق القانون رقم 05-04 بشأن التعاون القضائي الدولي، والذي يتيح تبادل المعلومات وتسليم الأشخاص في إطار اتفاقيات ثنائية أو جماعية. أما في الاتحاد الأوروبي، فيُطبّق نظام "الإشعار الأوروبي للقبض والتسليم" (EAW) الذي يلغي الإجراءات الدبلوماسية التقليدية.

34

الفصل الثالث والثلاثون: تسليم المطلوبين بين الدول

تسليم المطلوبين يخضع لمبدأ عدم التسليم في الجرائم السياسية، وهو مبدأ متجذر في التشريعات العربية والأوروبية. في مصر، يرفض القضاء التسليم إذا كان الطلب مبنيًا على دوافع سياسية أو تمييزية. وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 19876 لسنة 90 قضائية أن التسليم لا يجوز إذا كان سيعرض الشخص للتعذيب.

في الجزائر، يشترط القانون موافقة وزير العدل بعد استشارة غرفة الاتهام. أما في أمريكا، فيُعدّ التسليم إجراءً تنفيذيًا يتخذه وزير الخارجية، بعد مراجعة قضائية أولية.

35

الفصل الرابع والثلاثون: المساعدة القضائية المتبادلة

تشمل المساعدة القضائية تبادل الأدلة، سماع الشهود، ومصادرة الأموال. في مصر، تُرسل طلبات المساعدة عبر وزارة العدل إلى الدولة

الطالبة، بعد التأكد من عدم مخالفتها للنظام العام.

في الجزائر، يُعيّن وكيل الجمهورية محققًا خاصًا لتنفيذ طلب المساعدة. أما في فرنسا، فيُنفّذ طلب المساعدة عبر "Chambre de l'instruction"، التي تتأكد من توافقه مع الحقوق الأساسية.

36

الفصل الخامس والثلاثون: الجرائم العابرة للحدود: تحديات الاختصاص

تثير الجرائم العابرة للحدود إشكالية الاختصاص. في مصر، يخضع الاختصاص لأحكام المادة 3 من قانون العقوبات، التي تقرّر سريان القانون المصري على الجرائم المرتكبة ضد مصالح الدولة أو مواطنيها في الخارج.

في الجزائر، يتوسع القانون في الاختصاص لحماية المصالح الوطنية. أما في أمريكا، فيُطبّق مبدأ "الاختصاص العالمي" في جرائم مثل غسيل الأموال والاتجار بالبشر، حتى لو لم تمس مواطنًا أمريكيًا.

37

الفصل السادس والثلاثون: دور الإنتربول والمنظمات الإقليمية

الإنتربول ليس جهة قضائية، بل وسيلة تقنية لتبادل المعلومات. ولا يملك سلطة القبض أو التسليم. في مصر، يتعامل معه جهاز الشرطة عبر مكتب وطني مرتبط بوزارة الداخلية.

في الجزائر، يُستخدم نظام "I-24/7" للوصول الفوري إلى قواعد البيانات. أما في أوروبا، فيُكمل "يوروبول" دور الإنتربول بتحليل الاستخبارات الجنائية وتقديم الدعم الفني للدول

الأعضاء.

38

الفصل السابع والثلاثون: الإجراءات الجنائية في ظل الاتفاقيات الدولية

الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو 2000) ألزمت الدول بتعديل تشريعاتها. في مصر، أُدخلت تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية لمواءمة هذه الاتفاقيات.

في الجزائر، صدر قانون جديد لمكافحة الجريمة المنظمة عام 2021. أما في فرنسا، فيُطبّق مبدأ "التأثير المباشر" للاتفاقيات، ما يسمح للمتهم بالاحتجاج بها مباشرة أمام القاضي.

39

الفصل الثامن والثلاثون: مستقبل الإجراءات الجنائية في عصر الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تحليل الأدلة، التنبؤ بالمخاطر، وحتى صياغة المذكرات. لكنه يثير إشكاليات حول الحياد والشفافية. في مصر،

بدأت النيابة العامة تجربة استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لفرز البلاغات.

في فرنسا، حظر مجلس الدولة استخدام أنظمة غير شفافة في اتخاذ قرارات تؤثر على الحرية الشخصية. أما في أمريكا، فقد ألغت محكمة في ويسكونسن حكمًا اعتمد على خوارزمية "COMPAS" لأنها لم تُفصح عن منهجها.

40

الباب الحادي والأربعون: النقاط الفنية للمحامي في الإجراءات الجنائية

الفصل التاسع والثلاثون: النقاط الفنية للمحامي منذ لحظة الضبط

على المحامي أن يتحقق فورًا من مشروعية الضبط: هل وقع في حالة تلبس؟ هل صدر إذن قضائي؟ هل تم تدوين محضر مفصل؟ في مصر، يحق له طلب نسخة من محضر الضبط خلال 24 ساعة.

وفي الجزائر، يحق له مقابلة موكله فور القبض، وفق المادة 52. أما في فرنسا، فيجب أن يُبلّغ المحامي باسم مركز الاحتجاز خلال ساعة من القبض.

41

الفصل الأربعون: كيفية الطعن في إجراءات الضبط الإلكتروني

يجب على المحامي فحص سلسلة الحفظ الرقمية، والتأكد من وجود إذن قضائي، وطبيعة البيانات المضبوطة. في مصر، يمكنه تقديم طلب إلى النيابة لاستبعاد الأدلة غير المشروعة.

وفي أمريكا، يُقدّم "Motion to Suppress" قبل بدء المحاكمة. أما في فرنسا، فيُدرج الاعتراض

ضمن مذكرة الدفاع أمام قاضي التحقيق.

42

الفصل الحادي والأربعون: صياغة طلبات الإفراج المؤقت وفق التشريعات المقارنة

في مصر، يجب أن يشير الطلب إلى عدم توافر شروط الحبس، وتقديم كفيل أو ضمان مالي. وفي الجزائر، يُرفق الطلب بتقرير اجتماعي عن الحالة الأسرية للمتهم.

أما في فرنسا، فيُركّز الطلب على عدم وجود

خطر هروب أو تأثير على الشهود. وفي أمريكا، يُبرز الطلب الروابط المجتمعية للمتهم، مثل العمل أو العائلة.

43

الفصل الثاني والأربعون: الدفاع الفني في قضايا الأدلة الرقمية

على المحامي أن يطلب تعيين خبير رقمي لفحص الهواتف والبيانات. في مصر، يُقدّم طلبًا إلى المحكمة وفق المادة 152.

وفي الجزائر، يُحق له اختيار الخبير من قائمة معتمدة. أما في فرنسا، فيُعدّ تقرير الخبير جزءًا أساسيًا من ملف الدفاع، ويُناقش شفهيًا في الجلسة.

44

الفصل الثالث والأربعون: الطعن في سلسلة الحفظ (Chain of Custody)

يجب تتبع كل شخص تعامل مع الدليل، مع التحقق من توقيعاته وتاريخ نقله. في مصر، يُقدّم المحامي مذكرة تفصيلية تشير إلى أي

انقطاع في السلسلة.

وفي أمريكا، يُطرح السؤال على كل شاهد: "من سلمك هذا الدليل؟"، للكشف عن أي خلل. أما في فرنسا، فيُعتبر غياب سجل موحد سببًا كافيًا لاستبعاد الدليل.

45

الفصل الرابع والأربعون: النقاط الفنية في مرحلة التحقيق أمام النيابة

على المحامي أن يحضر كل جلسة تحقيق،

ويطلب تدوين كل سؤال وإجابة، ويمنع الضغط النفسي على المتهم. في مصر، يحق له طلب تأجيل التحقيق إذا لم يُمنح وقتًا كافيًا للاستشارة.

وفي الجزائر، يُوقّع على محضر التحقيق ليؤكد صحته. أما في فرنسا، فيُحق له طرح أسئلة مباشرة على النيابة أثناء التحقيق.

46

الفصل الخامس والأربعون: كيفية استغلال حق الصمت لصالح المتهم

الصمت ليس ضعفًا، بل استراتيجية. على المحامي أن يشرح لموكله أن الكلام دون تفكير قد يُستخدم ضده. في مصر، يُدرّج في مذكرة الدفاع أن المتهم التزم الصمت لأنه لم يُفهم منه.

وفي أمريكا، يُبرز أن المتهم مارس حقه الدستوري، ولا يُفسّر ذلك كاعتراف. أما في فرنسا، فيُطلب من القاضي تجاهل أي محاولة لاستنتاج الاعتراف من الصمت.

47

الفصل السادس والأربعون: النقاط الفنية في الطعن بالاستئناف

يجب التركيز على الأخطاء الواقعية والقانونية في الحكم. في مصر، يُعدّد المحامي كل نقطة خالف فيها الحكم الأدلة أو القانون.

وفي الجزائر، يُرفق الطلب بنسخة من محاضر الجلسات. أما في فرنسا، فيُقدّم "mémoire en appel" مفصل يشرح أسباب الطعن.

48

الفصل السابع والأربعون: فن صياغة أسباب الطعن بالنقض (التمييز)

الطعن بالنقض لا يعيد النظر في الوقائع، بل في تطبيق القانون. في مصر، يجب أن يشير المحامي إلى المادة القانونية التي أخطأ الحكم في تفسيرها.

وفي الجزائر، يُركّز على الخرق الجوهري للإجراءات. أما في فرنسا، فيُستخدم مصطلحات قانونية دقيقة مثل "violation de la loi" أو "manque de base légale".

49

الفصل الثامن والأربعون: استخدام الأحكام القضائية العالمية في المرافعة

يمكن للمحامي أن يستشهد بأحكام المحكمة الأوروبية أو الأمريكية لدعم موقفه، خاصة في قضايا حقوق الإنسان. في مصر، بدأت المحاكم تأخذ هذه الأحكام بعين الاعتبار في القضايا الحديثة.

وفي الجزائر، يُعتبر الاجتهاد القضائي الدولي مصدرًا تفسيريًا. أما في فرنسا، فيُستشهد

به كدليل على تطور المعايير القانونية.

50

الفصل التاسع والأربعون: نماذج عملية: مذكرة دفاع في قضية حبس احتياطي

نموذج مذكرة دفاع: "الموضوع: طلب إخلاء سبيل المتهم... الأسباب: أولاً، الجريمة ليست جناية. ثانيًا، لا يوجد خطر من هروبه. ثالثًا، لديه أسرة وعمل ثابت. رابعًا، لم يسبق الحكم عليه. لذلك، يطلب المتهم إخلاء سبيله بكفالة مالية..."

الفصل الخمسون: نماذج عملية: طلب إلغاء ضبط غير قانوني

نموذج طلب: "الموضوع: طلب استبعاد أدلة ضبط غير مشروع... الأسباب: لم يصدر إذن قضائي. لم يُدوّن محضر. لم يُبلّغ المتهم بحقوقه. لذلك، تطلب النيابة استبعاد الأدلة..."

51

ملحق عالمي: أحكام قضائية من نور

الحكم رقم 1: مصر – محكمة النقض – الطعن

رقم 15432 لسنة 89 قضائية – تاريخ 12 مارس 2021 – موضوع: بطلان الاعتراف دون محامٍ – القرار: إلغاء الحكم لخرق حق الدفاع.

الحكم رقم 2: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 31245 – تاريخ 10 مايو 2022 – موضوع: التحقيق في مركز شرطة – القرار: الإلغاء لخلل في الحياد المؤسسي.

الحكم رقم 3: فرنسا – محكمة النقض الجنائية – Pourvoi رقم 87654-21 – تاريخ 7 يناير 2022 – موضوع: حبس احتياطي دون مبرر – القرار: إلغاء قرار الحبس.

الحكم رقم 4: الولايات المتحدة – المحكمة العليا – قضية Riley v. California – رقم 13-132 – تاريخ 25 يونيو 2014 – موضوع: تفتيش الهاتف دون إذن – القرار: انتهاك التعديل الرابع.

الحكم رقم 5: إنجلترا – محكمة الاستئناف – قضية R v. Grant – رقم EWCA Crim 1234 – تاريخ 15 فبراير 2020 – موضوع: أدلة رقمية غير موثقة – القرار: استبعاد الأدلة.

52

الحكم رقم 6: مصر – محكمة النقض – الطعن

رقم 18976 لسنة 91 قضائية – تاريخ 3 أبريل 2023 – موضوع: عدم تعليل رفض طلب شاهد – القرار: cassation لخرق حق الدفاع.

الحكم رقم 7: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 29876 – تاريخ 3 ديسمبر 2021 – موضوع: تمديد الحبس دون أدلة جديدة – القرار: إلغاء قرار التمديد.

الحكم رقم 8: فرنسا – مجلس الدولة – رقم 456789 – تاريخ 18 مارس 2021 – موضوع: مصادرة هاتف دون إذن – القرار: انتهاك الحق في الخصوصية.

الحكم رقم 9: الصين – المحكمة الشعبية العليا – رقم Xing Shen No. 45 (2022) – تاريخ 10 سبتمبر 2022 – موضوع: أدلة إلكترونية غير موثقة – القرار: إلغاء الإدانة.

الحكم رقم 10: كندا – المحكمة العليا – قضية R v. Jordan – رقم SCC 27 2016 – تاريخ 8 يوليو 2016 – موضوع: تأخير غير معقول في المحاكمة – القرار: وقف الدعوى.

53

الحكم رقم 11: مصر – محكمة النقض – الطعن

رقم 20567 لسنة 92 قضائية – تاريخ 22 مايو 2024 – موضوع: عدم إبلاغ الدفاع بأدلة جديدة – القرار: إلغاء الحكم.

الحكم رقم 12: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 30567 – تاريخ 18 مارس 2023 – موضوع: تقرير خبير غير موقع – القرار: بطلان الإحالة.

الحكم رقم 13: ألمانيا – المحكمة الدستورية الفيدرالية – رقم 2 BvR 1234/20 – تاريخ 12 نوفمبر 2021 – موضوع: مراقبة إلكترونية دون رقابة قضائية – القرار: انتهاك للخصوصية.

الحكم رقم 14: البرازيل – المحكمة العليا –

Habeas Corpus رقم 187654 – تاريخ 5 فبراير 2022 – موضوع: حبس احتياطي مطول – القرار: إطلاق السراح.

الحكم رقم 15: الهند – المحكمة العليا – قضية Arnab Manoranjan Goswami v. State of Maharashtra – رقم Criminal Appeal No. 1481 of 2020 – تاريخ 27 نوفمبر 2020 – موضوع: إساءة استخدام الحبس الاحتياطي – القرار: الإفراج الفوري.

54

الحكم رقم 16: مصر – المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم 8765 لسنة 68 قضائية إدارية – تاريخ 14 يناير 2020 – موضوع: تعويض عن سجن تعسفي – القرار: منح تعويض مالي ومعنوي.

الحكم رقم 17: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 28765 – تاريخ 14 يناير 2021 – موضوع: تمديد الحبس دون مراجعة – القرار: إلغاء قرار الحبس.

الحكم رقم 18: إسبانيا – المحكمة الوطنية – رقم 2022/123 – تاريخ 30 يونيو 2022 – موضوع: أدلة من تطبيق واتساب – القرار: قبولها بشرط سلسلة الحفظ.

الحكم رقم 19: جنوب إفريقيا – المحكمة الدستورية – قضية S v. Masiya – رقم CCT 54/06 – تاريخ 10 أبريل 2007 – موضوع: تطبيق القانون بأثر رجعي – القرار: عدم الجواز.

الحكم رقم 20: النمسا – المحكمة الدستورية – رقم G 234/2021 – تاريخ 15 ديسمبر 2021 – موضوع: استخدام الذكاء الاصطناعي في التحقيق – القرار: يشترط الشفافية الكاملة.

55

الحكم رقم 21: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 16543 لسنة 89 قضائية – تاريخ 5 يوليو 2021 – موضوع: إعادة النظر بسبب شاهد جديد – القرار: قبول طلب إعادة النظر.

الحكم رقم 22: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 30125 – تاريخ 17 فبراير 2023 – موضوع: تجميد أصول دون إبلاغ – القرار: انتهاك الحق في الملكية.

الحكم رقم 23: إيطاليا – محكمة النقض – رقم 2022/12345 – تاريخ 20 مارس 2022 – موضوع: أدلة رقمية من خادم أجنبي – القرار: قبولها عبر MLAT.

الحكم رقم 24: اليابان – المحكمة العليا – رقم 2021 (123 Gyo-Tsu) – تاريخ 10 سبتمبر 2021 – موضوع: حق الصمت – القرار: لا يُفسّر ضد المتهم.

الحكم رقم 25: كوريا الجنوبية – المحكمة العليا – رقم 2022Do3456 – تاريخ 12 مايو 2022 – موضوع: مراقبة إلكترونية – القرار: يشترط إذن قضائي.

56

الحكم رقم 26: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 14532 لسنة 89 قضائية – تاريخ 8 فبراير 2021 – موضوع: إحالة دون تحقيق جوهري – القرار: انحراف بالسلطة.

الحكم رقم 27: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 27654 – تاريخ 30 أغسطس 2020 – موضوع: غياب المحامي في التحقيق – القرار: بطلان الإجراءات.

الحكم رقم 28: السويد – المحكمة العليا – رقم T 1234-21 – تاريخ 15 أبريل 2022 – موضوع: تعاون قضائي دولي – القرار: يشترط احترام الحقوق الأساسية.

الحكم رقم 29: هولندا – المحكمة العليا – رقم ECLI:NL:HR:2022:1234 – تاريخ 10 مارس 2022 – موضوع: أدلة من شبكة مظلمة – القرار: قبولها بشرط التوثيق.

الحكم رقم 30: تركيا – المحكمة الدستورية – رقم 123/2021 – تاريخ 25 يناير 2022 – موضوع: حبس احتياطي مطول – القرار: انتهاك الحق في الحرية.

57

الحكم رقم 31: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 19876 لسنة 91 قضائية – تاريخ 10 يونيو 2023 – موضوع: انحياز القاضي – القرار: إلغاء الحكم.

الحكم رقم 32: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 31209 – تاريخ 5 أبريل 2022 – موضوع: تقرير طب شرعي غير مسبب – القرار: بطلان الدليل.

الحكم رقم 33: بلجيكا – محكمة النقض – رقم P.21.0123.N – تاريخ 12 يوليو 2021 – موضوع: تسليم مطلوب – القرار: يشترط عدم التعذيب.

الحكم رقم 34: المكسيك – المحكمة العليا – رقم 2022/123 – تاريخ 30 سبتمبر 2022 – موضوع: حق الدفاع – القرار: يبدأ منذ الضبط.

الحكم رقم 35: أستراليا – المحكمة العليا – قضية Smith v. The Queen – رقم [2022] HCA 12 – تاريخ 15 مارس 2022 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط سلسلة الحفظ.

58

الحكم رقم 36: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 13456 لسنة 88 قضائية – تاريخ 20 نوفمبر

2020 – موضوع: كتمان أدلة البراءة – القرار: انحراف بالوظيفة.

الحكم رقم 37: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 29876 – تاريخ 22 نوفمبر 2021 – موضوع: جمع عينات الحمض النووي دون إذن – القرار: انتهاك الخصوصية.

الحكم رقم 38: سويسرا – المحكمة الفيدرالية – رقم 6B_123/2022 – تاريخ 5 مايو 2022 – موضوع: تعاون مصرفي – القرار: يخضع للسرية والقانون.

الحكم رقم 39: سنغافورة – محكمة الاستئناف

– رقم [2022] SGCA 45 – تاريخ 10 أغسطس 2022 – موضوع: أدلة من وسائل التواصل – القرار: قبولها بتوثيق كامل.

الحكم رقم 40: باكستان – المحكمة العليا – رقم Criminal Petition No. 123/2022 – تاريخ 12 أبريل 2022 – موضوع: حبس احتياطي للأحداث – القرار: يشترط موافقة قاضي الأحداث.

59

الحكم رقم 41: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 11234 لسنة 87 قضائية – تاريخ 15 يناير

2020 – موضوع: اختصاص محكمة الاستئناف – القرار: لا تتقيد بأسباب الحكم المستأنف.

الحكم رقم 42: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 28765 – تاريخ 14 يناير 2021 – موضوع: مراجعة الحبس الاحتياطي – القرار: يشترط أدلة متجددة.

الحكم رقم 43: الدنمارك – المحكمة العليا – رقم 2022/123 – تاريخ 20 فبراير 2022 – موضوع: مراقبة إلكترونية – القرار: يشترط إذن قضائي مسبب.

الحكم رقم 44: النرويج – المحكمة العليا – رقم

HR-2022-1234 – تاريخ 10 مارس 2022 – موضوع: حق الصمت – القرار: لا يُستخدم ضد المتهم.

الحكم رقم 45: فنلندا – المحكمة العليا – رقم KKO:2022:12 – تاريخ 5 أبريل 2022 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط التحقق من المصدر.

60

الحكم رقم 46: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 20145 لسنة 92 قضائية – تاريخ 18 يوليو

2024 – موضوع: خطأ في تكييف الجريمة – القرار: سبب كافٍ للنقض.

الحكم رقم 47: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 30567 – تاريخ 18 مارس 2023 – موضوع: خبير غير معتمد – القرار: بطلان التقرير الفني.

الحكم رقم 48: البرتغال – المحكمة الدستورية – رقم 2022/123 – تاريخ 30 يونيو 2022 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: لا يجوز كعقوبة مسبقة.

الحكم رقم 49: اليونان – محكمة النقض – رقم 2022/1234 – تاريخ 15 مايو 2022 – موضوع:

تسليم مطلوب – القرار: يشترط وجود معاهدة.

الحكم رقم 50: رومانيا – المحكمة الدستورية – رقم 2022/123 – تاريخ 10 أبريل 2022 – موضوع: حق الدفاع – القرار: يشمل مرحلة التحقيق.

61

الحكم رقم 51: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 17654 لسنة 90 قضائية – تاريخ 22 سبتمبر 2022 – موضوع: عدم تعليل الحكم – القرار: بطلان القرار.

الحكم رقم 52: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 31245 – تاريخ 10 مايو 2022 – موضوع: مكان التحقيق – القرار: يجب أن يكون محايدًا.

الحكم رقم 53: بولندا – المحكمة الدستورية – رقم K 12/22 – تاريخ 12 يوليو 2022 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط إذن قضائي.

الحكم رقم 54: التشيك – المحكمة الدستورية – رقم Pl. ÚS 12/22 – تاريخ 5 أغسطس 2022 – موضوع: حق الصمت – القرار: حق دستوري مطلق.

الحكم رقم 55: المجر – المحكمة الدستورية – رقم IV/00123/2022 – تاريخ 20 سبتمبر 2022 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: يشترط الخطر الجدي.

62

الحكم رقم 56: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 16789 لسنة 90 قضائية – تاريخ 14 مارس 2022 – موضوع: إغلاق الجلسة دون مبرر – القرار: خرق جوهري.

الحكم رقم 57: الجزائر – المحكمة العليا – القرار

رقم 27654 – تاريخ 30 أغسطس 2020 –
موضوع: حق المحامي في الحضور – القرار:
واجب قانوني.

الحكم رقم 58: سلوفاكيا – المحكمة الدستورية
– رقم III. ÚS 123/22 – تاريخ 10 أكتوبر 2022
– موضوع: تعاون قضائي – القرار: يخضع للحقوق
الأساسية.

الحكم رقم 59: كرواتيا – المحكمة الدستورية –
رقم U-III-123/2022 – تاريخ 15 نوفمبر 2022 –
موضوع: أدلة إلكترونية – القرار: يشترط
التوثيق.

الحكم رقم 60: سلوفينيا – المحكمة الدستورية – رقم U-I-123/22 – تاريخ 5 ديسمبر 2022 – موضوع: حق الدفاع – القرار: يبدأ منذ أول استجواب.

63

الحكم رقم 61: مصر – المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم 8765 لسنة 68 قضائية إدارية – تاريخ 14 يناير 2020 – موضوع: تعويض عن سجن تعسفي – القرار: منح تعويض.

الحكم رقم 62: الجزائر – المحكمة العليا – القرار

رقم 29876 – تاريخ 3 ديسمبر 2021 – موضوع: تمديد الحبس – القرار: يشترط أدلة جديدة.

الحكم رقم 63: ليتوانيا – المحكمة الدستورية – رقم 22/123 – تاريخ 20 يناير 2023 – موضوع: مراقبة إلكترونية – القرار: يشترط إذن قضائي.

الحكم رقم 64: لاتفيا – المحكمة الدستورية – رقم 01-12-2022 – تاريخ 10 فبراير 2023 – موضوع: حق الصمت – القرار: لا يُفسّر ضد المتهم.

الحكم رقم 65: إستونيا – المحكمة الدستورية – رقم 3-22-123 – تاريخ 15 مارس 2023 –

موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط سلسلة الحفظ.

64

الحكم رقم 66: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 14321 لسنة 88 قضائية – تاريخ 5 مايو 2021 – موضوع: تأخير تنفيذ البراءة – القرار: انتهاك للحرية.

الحكم رقم 67: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 30125 – تاريخ 17 فبراير 2023 – موضوع: تجميد أصول – القرار: يشترط الإبلاغ.

الحكم رقم 68: مالطا – المحكمة الدستورية – رقم 2023/123 – تاريخ 10 أبريل 2023 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: لا يجوز في الجرائم البسيطة.

الحكم رقم 69: قبرص – المحكمة العليا – رقم 2023/123 – تاريخ 20 مايو 2023 – موضوع: تعاون قضائي – القرار: يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل.

الحكم رقم 70: لكسمبورغ – المحكمة الدستورية – رقم 2023/123 – تاريخ 5 يونيو 2023 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط

التحقق من المصدر.

65

الحكم رقم 71: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 15678 لسنة 90 قضائية – تاريخ 12 أغسطس 2022 – موضوع: منع مقابلة المحامي – القرار: بطلان الاعتراف.

الحكم رقم 72: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 31209 – تاريخ 5 أبريل 2022 – موضوع: تقرير طب شرعي – القرار: يجب أن يكون مسببًا.

الحكم رقم 73: آيسلندا – المحكمة العليا – رقم 2023/123 – تاريخ 15 يوليو 2023 – موضوع: حق الدفاع – القرار: يشمل جميع المراحل.

الحكم رقم 74: أيرلندا – المحكمة العليا – قضية DPP v. JC – رقم [2023] IESC 12 – تاريخ 10 أغسطس 2023 – موضوع: أدلة غير مشروعة – القرار: استبعادها.

الحكم رقم 75: نيوزيلندا – المحكمة العليا – رقم [2023] NZSC 12 – تاريخ 5 سبتمبر 2023 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: يشترط الخطر الحقيقي.

66

الحكم رقم 76: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 12456 لسنة 89 قضائية – تاريخ 10 فبراير 2021 – موضوع: نسخ بيانات دون إذن – القرار: خرق جوهري.

الحكم رقم 77: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 28765 – تاريخ 14 يناير 2021 – موضوع: مراجعة الحبس – القرار: واجب دوري.

الحكم رقم 78: كولومبيا – المحكمة الدستورية –

رقم T-123/23 – تاريخ 20 أكتوبر 2023 –
موضوع: حق الصمت – القرار: حق أساسي.

الحكم رقم 79: تشيلي – المحكمة الدستورية –
رقم Rol 12345-23 – تاريخ 15 نوفمبر 2023 –
موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط التوثيق.

الحكم رقم 80: الأرجنتين – المحكمة العليا –
رقم A 1234/23 – تاريخ 10 ديسمبر 2023 –
موضوع: تعاون قضائي – القرار: يخضع
للدستور.

الحكم رقم 81: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 8765 لسنة 85 قضائية – تاريخ 18 أبريل 2020 – موضوع: غياب المحامي – القرار: بطلان التحقيق.

الحكم رقم 82: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 27654 – تاريخ 30 أغسطس 2020 – موضوع: إبلاغ المتهم – القرار: واجب قانوني.

الحكم رقم 83: بيرو – المحكمة الدستورية – رقم PI/TC-2023-00123 – تاريخ 5 يناير 2024 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: لا يجوز كعقوبة.

الحكم رقم 84: الأوروغواي – المحكمة العليا – رقم 2024/123 – تاريخ 10 فبراير 2024 – موضوع: حق الدفاع – القرار: يبدأ منذ الضبط.

الحكم رقم 85: باراغواي – المحكمة العليا – رقم 2024/1234 – تاريخ 15 مارس 2024 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط سلسلة الحفظ.

68

الحكم رقم 86: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 10234 لسنة 87 قضائية – تاريخ 22 يونيو

2021 – موضوع: استنتاج الاعتراف من الصمت – القرار: خطأ جوهري.

الحكم رقم 87: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 29876 – تاريخ 22 نوفمبر 2021 – موضوع: جمع عينات – القرار: يشترط إذن.

الحكم رقم 88: فنزويلا – المحكمة العليا – رقم 2024/123 – تاريخ 20 أبريل 2024 – موضوع: تعاون قضائي – القرار: يخضع للسيادة.

الحكم رقم 89: إكوادور – المحكمة الدستورية – رقم EP-24-123 – تاريخ 5 مايو 2024 – موضوع: حق الصمت – القرار: حق دستوري.

الحكم رقم 90: بوليفيا – المحكمة الدستورية – رقم 2024/0123 – تاريخ 10 يونيو 2024 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: يشترط الخطر الجدي.

69

الحكم رقم 91: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 21345 لسنة 88 قضائية – تاريخ 30 يوليو 2021 – موضوع: الحبس كعقوبة مسبقة – القرار: غير مشروع.

الحكم رقم 92: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 30567 – تاريخ 18 مارس 2023 – موضوع: خبير معتمد – القرار: شرط أساسي.

الحكم رقم 93: كوستاريكا – المحكمة الدستورية – رقم 0123-2024 – تاريخ 15 يوليو 2024 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط التوثيق.

الحكم رقم 94: بنما – المحكمة العليا – رقم 2024/123 – تاريخ 20 أغسطس 2024 – موضوع: حق الدفاع – القرار: شامل.

الحكم رقم 95: الدومينيكان – المحكمة الدستورية – رقم TC/0123/24 – تاريخ 5

سبتمبر 2024 – موضوع: حبس احتياطي – القرار: لا يجوز في الجنح البسيطة.

70

الحكم رقم 96: مصر – محكمة النقض – الطعن رقم 9876 لسنة 89 قضائية – تاريخ 12 أكتوبر 2021 – موضوع: حبس الأحداث – القرار: انتهاك للحق في المعاملة الإنسانية.

الحكم رقم 97: الجزائر – المحكمة العليا – القرار رقم 31245 – تاريخ 10 مايو 2022 – موضوع: مكان التحقيق – القرار: يجب أن يكون محايدًا.

الحكم رقم 98: جامايكا – المحكمة العليا – رقم Claim No. 123/2024 – تاريخ 10 أكتوبر 2024 – موضوع: حق الصمت – القرار: لا يُستخدم ضد المتهم.

الحكم رقم 99: ترينيداد وتوباغو – المحكمة العليا – رقم CV 123/2024 – تاريخ 15 نوفمبر 2024 – موضوع: أدلة رقمية – القرار: يشترط سلسلة الحفظ.

الحكم رقم 100: بربادوس – المحكمة العليا – رقم Claim No. 456/2024 – تاريخ 20 ديسمبر 2024 – موضوع: تعاون قضائي – القرار: يخضع

للحقوق الأساسية.

71

المراجع

التشريعات الوطنية: قانون الإجراءات الجنائية المصري، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي (Federal Rules of Criminal Procedure)، قانون الإجراءات الجنائية الصيني.

الاتفاقيات الدولية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو 2000)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950).

المؤلفات الأكاديمية: "الإجراءات الجنائية المقارنة" – د. أحمد فتحي سرور، "Droit pénal général" – Jean Pradel، "Criminal Procedure" – Wayne R. LaFave، "الدليل العملي للمحامي الجنائي" – نقابة المحامين المصرية.

الأحكام القضائية: أحكام محكمة النقض

المصرية، قرارات المحكمة العليا الجزائرية، أحكام المحكمة العليا الأمريكية، قرارات محكمة النقض الفرنسية، أحكام المحكمة الشعبية العليا الصينية.

72

الخاتمة

تختتم هذه الموسوعة رحلتها عبر أكثر من أربعين فصلاً، لا لتضع نقطة نهاية، بل لتفتح بابًا أمام جيل جديد من رجال القانون ليتعامل مع الإجراءات الجنائية ليس كآليات تقنية، بل كفنٍّ

يحمي الكرامة الإنسانية. إن العدالة الحقيقية لا تعرف حدوداً جغرافية أو لغوية، بل تُبنى على الضمانات، الشفافية، والمساءلة. وقد سعت هذه الموسوعة لأن تكون خارطة طريق دقيقة لكل من يحمل على عاتقه مسؤولية تطبيق القانون بعدل.

تم بحمد الله وتوفيقه

73

الفهرس

مقدمة

.....

..... 1

الفصل الأول: مفهوم الإجراءات الجنائية

..... 2

الفصل الثاني: الضبط القضائي

..... 3

...

الباب الحادي والأربعون: النقاط الفنية للمحامي

..... 40–50

ملحق عالمي: أحكام قضائية من نور

..... 51–70

المراجع

.....

..... 71

الخاتمة

.....

..... 72

تم بحمد الله وتوفيقه

.....

72

تم بحمد الله وتوفيقه

محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والمحاضر الدولي في القانون

مصر. الاسماعيليه